١ الجماعة والنفق المظلم

لا تختلف التنظيمات الإنسانية في بقائها وتطورها عن الإنسان ككائن اجتماعي. فهي تُولَد وتنمو، وتتطور وتموت، وتحمل بذور فنائها بداخلها كما يحمل الإنسان عوامل فناءه في معاصيه لفطرته التي خلقه الله عليها، ومن لم يؤمن بأن لكل نظام إنساني نهايته؛ فإنه بالتأكيد أعمى وغير مدرك لكنه الحقيقة أو أنه غبي ولم يتعلم الدرس. فأي تنظيم إنساني يمر بمراحل ثلاث تبدأ بالتعاقد وتحديد الهدف ثم التفاعل وينتهي بالتحلل، ويرتبط بقاء التنظيم بمشروعية أهدافه وقدرته على مسايرة البيئة وانصياعه للنظام العام. فقد ينهار التنظيم من الداخل عندما يفقد أعضاءه الشفافية وتتملكهم الأنانية، وعندما يشعرون بأنهم أكبر من المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد ينهار من الخارج عندما تتعارض أهدافه مع الصالح العام ويخرج عن القوانين التي تنظم وجوده. وجماعة الإخوان كأي تنظيم اجتماعي لا نستطيع أن ننكر كفاءته ولا نستطيع أن نعترف بشرعية وجوده؛ ولهذا فإن الدعوة لحل هذه الجماعة ليست محض تجني وافتراء، ولكنها دعوة خالصة لاحترام القانون الذي نيط بأعضائها تنفيذه بعد اعتلائهم الحكم؛ فهذه الجماعة لا تخضع لقانون الأحزاب ولا ينطبق عليها قانون النقابات وتخالف أنشطتها بفجاجة قانون تنظيم العمل الأهلي وهذه التشكيلات الثلاثة هي التي نص عليها القانون ليس في مصر وحدها بل في معظم دول العالم كقنوات شرعية لحرية التعبير والتواصل مع السلطة

والمجتمع، ويعد الخروج عنها محض إدانة واتهام. وإن لم يقم النظام الحاكم بمحاسبة الجماعة وإخضاعها للقانون فإنه متورط معها وشريك لها في الخروج عن النظام ووجب الخروج عليه فأنه نظام فاقد للشرعية غير موثوق في انتمائه للوطن. وإذا لم توفق الجماعة أوضاعها وتنصاع للقانون فإنها تمارس ضربًا من أعمال البلطجة السياسية ووجب على السلطة قبل الشعب ردعها حتى لا تكون نموذجًا لجماعات أخرى تشاركها السير على الدرب، ربما تعجز الدولة حينها عن درء مساوئها ورصد علاقتها في الداخل والخارج. وإذا كان الإخوان يعترفون بأن جماعتهم تم قيدها كجمعية أهلية في مارس١٩٢٨ ولم ينصاعوا لقرار الحل الذي صدر ضدهم في ٢٤ أغسطس ١٩٥٤؛ فإنها بالقطع مخالفة ماليًا وإداريًا لكافة قوانين العمل الأهلي. حيث تحظر هذه القوانين على الجمعيات الأهلية القيام بأي نشاط سياسي أو دينى.

وإذا اعتبرنا عدم التزامها بنصوص القانون مخالفة إدارية يعاقب عليها القانون؛ فإننا لا يمكن أن نتجاهل المخالفات المالية، فكلنا على علم بأن الجماعة تقوم بتحصيل من ٣ إلى ٧ ٪ من دخول أعضائها دون ترخيص جمع مال وتتلقى تبرعات دون الكشف عن مصادرها وسبل إنفاقها، كما أنها لا تخضع للرقابة المالية والإدارية كسائر الجمعيات الأهلية .. فلم يعد بعد الثورة رموز ولا مؤسسات على رأسها ريشة، ومن ثم فإن جماعة الإخوان المسلمين ليس أمامها سوى طريقين للخروج من أزمتها مع الشعب الأول محاولة توفيق أوضاعها كجمعية أهلية مع القانون الحالي للجمعيات، وهذا الحل يستوجب من الجماعة تقديم كل سجلاتها للفحص المالي والإداري وإذا ثبت أنها قامت بدعم حزب الحرية والعدالة أو أي نشاط سياسي آخر ماليًا فسوف بتم مطالبتها برد المبالغ باعتبارها مال عام، وإذا لم تتمكن من رد المبالغ لخزانة الدولة فسوف يتعرض مكتب الإرشاد برمته للمساءلة التي قد تفضي بأعضائه للسجن؛ مما قد يضع الرئيس

وحكومته في مأزق تاريخي لا يحسد عليه. والطريق الآخر يكمن في حل الجماعة والاكتفاء بحزب الحرية والعدالة كقناة شرعية للوصول للسلطة وتحقيق الحلم.

□ □ □ □